شهود إلاثبات يتقدمون

٨

جرت العادة فى المحاكمات العسكرية أن ينادى على المتهم ، وتتلى عليه التهم ، ثم يسأله رئيس المحكمة : مذنب أم غير مذنب) فاذا أجاب : (نعم .. مذنب) يكون ببساطة قد قصر دور الدفاع على شرح الظروف التى أحاطت بالمتهم وقت ارتكاب الفعل ... ثم ... طلب استعمال الرأفة !

وفى هذه الحالة قد يختصر الدفاع مرافعته فى جملة واحدة هى : (ألتمس من عدالة المحكمة استعمال الرأفة مع موكلى) ! وهذا ما يحدث كثيرا فى عديد من المحاكمات العسكرية !

أما إذا أنكر المتهم أنه مذنب .. فإن المحكمة تبدأ سلسلة معقدة من الاجراءات المضادة .. من سماع شهود النفى إلى سماع شهود الإثبات .. ومن عرض التقارير الفنية إلى عرض تقارير المتخصصين .. ومن سماع مرافعة الادعاء إلى سماع مرافعة الدفاع !

□ □

وسط حشد هائل من الصحافيين والمراسلين ومصورى الجرائد وبطاريات التليفزيون ومندوبى الاذاعات المحلية والعالمية بدأت ـــ يوم ١٢ نوفمبر ١٩٨١ ـــ المحاكمة .

ووسط كل هؤلاء ، نودى على المتهمين .. وكان على رأسهم خالد الاسلامبولى ، وبعد القاء قرار الاتهام ، سئل :

ـــ مذنب أم غير مذنب ؟

ـــ مذنب !

قالها خالد فى جرأة .. وثقة .. واقتناع .. وكان هذا يعنى ببساطة أنه يعترف ... ويقر .. ولأن قرار الاتهام كان يشير إلى ما هو أكثر من قتل السادات (مثل تعمد اغتيال كل من فى المنصة ، وعضوية تنظيم متطرف ... الخ) فإن هذا الاعتراف كان يعنى أكثر مما كان يقصده خالد .. وهب الدفاع ، وطلب من المحكمة ألا تستمر فى سؤال باقى المتهمين إلا بعد أن يناقش خالد ويفهمه معنى السؤال .. وطبيعة التهمة .. وحدث هذا بالفعل ... وأعادت المحكمة توجيه السؤال .. وبصوت جهورى أجاب خالد :

ـ قتلت السادات .. لكن غير مذنب !

وكرر عبد الحميد ، وعطا ، وحسين نفس الإجابة بالنص ، أما محمد عبد السلام فرج فقال دون الاشارة إلى قتل السادات إنه غير مذنب .

وهكذا ...

لم تنته المحاكمة بسرعة ، وبدأ مشوار طويل من الاجراءات المضادة وطلبت النيابة بإصرار أن تكون ضربة البداية سماع شهود الإثبات فورا .. لكن .. الدفاع تمسك بطرح العديد من الأمور الشكلية أولا .. مثل ... هل المحكمة المنعقدة هى المحكمة المختصة ؟ .. هل قرار الإحالة إلى المحكمة سليم ؟ .. هل صدر القرار من جهة محايدة ؟ ... هل تمت التحقيقات بصورة قانونية ؟ هل كانت اعترافات المتهمين بدون إكراه وتعبيرا عن إراداتهم الحرة ؟ ... هل من حق رئيس الجمهورية أن يكون الضابط المصدق على الأحكام ؟! ... إلخ .

إن أى جناية عسكرية ـ تطبيقا للقانون ـ تقضى بوجود آمر بالإحالة ، وآخر مصدق .. والقانون يخص رئيس الجمهورية بالإحالة والتصديق ، ويعطيه الحق بتفويض وزير الدفاع (ومن يليه فى الرتبة) فى الأمرين .. إلا عند التصديق على أحكام الإعدام ، وطرد الضباط من الخدمة العسكرية .

وفى هذه القضية (القضية رقم ٧ عسكرية ـ أمن دولة عليا ـ طوارىء) كان وزير الدفاع هو الضابط الآمر بالإحالة .. وكان رئيس الجمهورية هو الضابط المصدق .. وكان هذا الاجراء مثار اعتراض من المحامين .. إذ أن وزير الدفاع كان خصما فى الدعوى وطرفا فيها ، لأنه حسب قرار الاتهام كان مقصودا بالقتل ... (لولا أن نجاه الله) .. وقد قدم إلى أحراز القضية ما يفيد تعرضه لرصاص القتلة ... (كاب) سيادته .. وبطاقة دعوة سيادته لحضور الاحتفال بانتصار القوات المسلحة ـ الذى هو قائدها العام ـ يوم ٦ أكتوبر ! .. كذلك فإن رئيس الجمهورية كان هو أيضا طرفا وخصما فى الدعوى ... فحسب قرار الاتهام قصدوا قتله .. بل وظهر فى التليفزيون المصرى مساء ٧ أكتوبر (مع أعضاء مكتب مجلس الشعب) وقد ربط يده .. وعندما توجه ـ بعد أيام ـ إلى مجلس الشعب ـ لإلقاء خطاب ما بعد انتخابه رئيسا للجمهورية ـ كان الرباط الطبى لا يزال ملفوفا على يده .

كيف إذن يكون وزير الدفاع وهو مجنى عليه هو الضابط الآمر بالإحالة ؟! كيف يكون مدعيا عاما ، ضد من اتهموا بالشروع فى قتله؟! وكيف يكون رئيس الجمهورية ـ الذى كان مستهدفا ـ الضابط المصدق على الحكم ، والذى لا يمكن أن يكون حكما صحيحا إلا بعد التصديق عليه ؟ .. كيف تكون خصما وقاضيا فى وقت واحد ؟!

كانت هذه الأسئلة تمثل أول الاعتراضات الشكلية التى أثارها الدفاع فى وجه المحكمة .... لكنها .. للأسف لم تأخذ بها .. ولا بغيرها من تلك التى أثارها الدفاع !

□ □

أكثر من نوعية ، من المحامين كانوا يشكلون هيئة الدفاع فى المحاكمة !

كان هناك المحامون الذين وكلوا ، أو الذين انتدبوا من نقابة محامى القاهرة ، وهؤلاء كانوا يعرفون بعضهم البعض ، وجميعهم يشاركون فى العمل السياسى العام ، وكلهم من أصحاب المواقف السياسية الواضحة وكثيرا ما اشتركوا فى مواقف سياسية محددة .

وكان هناك المحامون الذين انتدبتهم المحكمة نفسها للدفاع عن بعض المتهمين أو ليكونوا احتياطا لها فى حالة ما إذا حاول المحامون الأصليون تعطيل القضية أو فى حالة صدامهم معا ... وهؤلاء كانوا جميعا (نواب أحكام سابقين بالقضاء العسكرى) واقتصر عملهم فى المحاماة على القضايا العسكرية العادية التى لا خلفية سياسية لها .

وكان هناك مجموعة ثالثة من اللواءات السابقين أو من هم أقل رتبة ، وهؤلاء وكلوا من بعض أسر المتهمين . واتفقت المجموعة الأولى على توحيد أسلوب العمل فيما بينها ، بشكل دائم ، وأن لا يخرج أحد على الخط ، وأن يكون هناك دائما متحدث واحد أمام المحكمة يتكلم باسم الدفاع ككل ... وأن توزع التكليفات بناء على الخبرات الفنية ، أو الفقهية أو العسكرية .. أى أن الدفاع قرر أن يعمل كفريق واحد .. من المهم أن يحرز الهدف دون أى اعتبار لمن أحرزه .

واتفقت المجموعة على بذل جهد مع المحامين المنتدبين .. أو يزاحوا بكل الوسائل عن القضية .. ولتنفيذ هذا ، اتفق على أن يقف كل متهم ليعلن تمسكه بمحاميه الموكل من قبله أو المنتدب من النقابة فقط دون سواه .. وقد بذل الدفاع جهدا خارقا لتنفيذ هذه الخطة التى لم تكن المحكمة لتقبلها .. وعموما شعر معظم المحامين المنتدبين بالاحراج وتنحوا عن دورهم ، إلا ثلاثة فقط أصروا على الحضور .. وكانت مفاجأة أن يقف أحد المحامين المنتدبين ــ وهو برتبة عسكرية سابقا ــ لينضم إلى المحامين الموكلين فى خطتهم وطلبهم ، ويعلن ــ بأسانيد قانونية ــ أنه إذا حضر الوكيل القانونى للمتهم فلا يجوز فرض وكيل آخر عليه .

وبدأت خطة الدفاع تعرف طريقها إلى التنفيذ .. لقد توالت الدفوع الشكلية من محام إلى آخر .. وسيطر الدفاع تماما .. لكن المحكمة لم تستجب لها .. وتصورت أن هدف الدفاع منها تعطيل الدعوى .. واستدعت شهود الإثبات .. وكان يجب أن نتدخل .. على الأقل حتى لا نعطى المحكمة فرصتها للإسراع بالقضية إلى نهاية يعلمها المتهمون قبل المحامين .. فكان إصرارنا على تحويل المتهمين إلى الطب الشرعى لإثبات ما بهم من إصابات .. وبعد ضغوط من الدفاع وصلت إلى حد الانسحاب ، وافقت المحكمة .. وكسبنا بعض الوقت .

□ □

فى نهاية الجلسة الثانية من المحاكمة قررت المحكمة أن تكون الجلسات سرية ! وقد كان هذا القرار معلنا من وزير الدفاع فى الصحف القومية قبل أيام من انعقاد المحكمة .. فقد أشار الوزير إلى أن المحكمة ستعقد جلسة أو جلستين علنيتين ثم تعقد باقى الجلسات سرية .

وقاوم الدفاع هذا القرار .. وقدم العديد من الحجج .. منها أن من حق المتهمين أن يعرضوا دفاعهم

عن أنفسهم أمام الشعب .. وخاصة أن الإذاعة والتلفزيون وكل الصحف القومية بما فيها المجلات الفنية ، قد سخرت لتشويه صورة المتهمين .. ولم تكن هناك صحيفة معارضة واحدة يمكن أن تنقل الصورة المخالفة .. أو الرأى الآخر .. صحيح كانت هناك جريدة (الأحرار) لكنها كانت محدودة الانتشار .. وصحيح أنها نجحت فى إجراء مقابلة مع (أم خالد) لكن صحيحا أيضا أنها لا تستطيع نشر أى شىء عن المحاكمة .. وقيل كذلك — ضمن ما قيل — إن من حق الشعب أن يعرف ما يحدث .. وأن يقيم هؤلاء (المجرمين) كما وصفتهم النيابة ... (ألا تصدر الأحكام باسم الشعب) ! لكن .. المحكمة رفضت ذلك تماما .. وأصرت على أنه لارجعة فى قرارها .. وبعد عدة جلسات ، حاول الدفاع مرة أخرى ، لكن دون جدوى .

وسارعت المحكمة باستدعاء شهود الاثبات .. وكان الشاهد الأول اللواء محمد نبيه السيد رئيس هيئة التدريب بالقوات المسلحة .. وطلبت النيابة الإذن له بالجلوس لكونه مصابا .. ووافقت المحكمة .. التى لم تسأله سوى سؤالين :

س : هل تستطيع تمييز الشخص الذى أصابك من سلاحه ؟!

جـ : المتهم الأول هو الذى أصابنى (أشار إليه بيديه) .

س : هل تستطيع تمييز السلاح الذى يحمله ؟

جـ : كان يحمل كارل جوستاف فى بادىء الأمر .

واستدعت المحكمة الشاهد الثانى : لواء أركان حرب عبد المنعم واصل وهو محافظ سابق ، وكان قائد الجيش الثالث فى حرب اكتوبر ١٩٧٣ .. وأثناء المعركة عين المرحوم أحمد بدوى بدلا منه فى القيادة .

وكان من بين أسئلة النيابة له :

س : هل تتذكر عدد الجناة تقريباً ؟! (!!)

جـ : أربعة باللى فى الكابينة .. واحد نزل من الكابينة وواحد اتجه للمنصة ... والثانى لليمين والثالث لليسار !

وسألته المحكمة :

س : أين مكانك بالمقصورة ؟!

جـ : فى المكان الأول (!!)

س : فى أى مكان ؟!

جـ : الصف التاسع بالمقصورة الرئيسية .

ورفض الدفاع سؤال الشاهد !

كان الدفاع مصرا على مناقشة المحكمة فى رفضها للدفوع التى تقدم بها .. ومنها الدفع ببطلان اعترافات المتهمين (تقدم به نيابة عن الدفاع المحامون عماد السبكى ، وعبده مراد ، وممدوح مراد) .. وردت المحكمة : إن ذلك حدث باعتبار التحقيقات قد تمت قبل انعقاد المحكمة .. وفى نفس الجلسة نجح الدفاع فى اثبات أن كل ما يقال فى الجلسة لا يسجل فى محضرها .. ومحضر الجلسة فى حقيقته —

وطبقا للقانون ــ شأنه شأن جهاز التسجيل الذى لا يقفل أبدا طالما أن الجلسة مستمرة ... ولم تجد المحكمة ما ترد به سوى رفع الجلسة !

عندما عادت المحكمة للانعقاد كان الدفاع قرر رد المحكمة .. باعتبار أن اغفال ذكر أى شىء فى محضر الجلسة يعتبر فى حكم قانون العقوبات (تزويرا بالترك) وطلب الدفاع اعطاءه الفرصة لاتخاذ اجراءات المعارضة .. وهو اجراء يعنى تنحية هيئة المحكمة عن نظر الدعوى لأسباب قانونية .. ومرة أخرى لم تجد المحكمة ما ترد به سوى رفع الجلسة للتداول . ثم عادت لترفض الطلب .. ثم أجلت نظر الدعوى ليوم تال .

فى الجلسة التالية ، حاول الدفاع مرة ثانية الطعن فى قرار المحكمة بسرية الجلسات .. والطعن فى الحكم الصادر برفض المعارضة فى المحكمة باعتباره حكماً والقانون يقول إنه لو نظرت الدعوى فى جلسة سرية فإن الحكم لا يصدر إلا فى جلسة علنية وإلا كان باطلا .

وقاومت النيابة ... بحجة أنه تم سماع شاهدى إثبات ... طلب المدعى العام العسكرى سماع باقى الشهود ..

وقال الدفاع :

ــ نحن على استعداد لتصحيح الاجراءات ... الأحكام التى أصدرتموها فى جلسة سرية تعتبر باطلة دستوراً وقانوناً وقضاء ... أدعو الزملاء إلى إعادة طرح دفوعهم من جديد .... وأن تنظرها المحكمة وأن تصدر بشأنها حكما جديدا .. صحيحا !

وقال الدفاع :

ــ المحكمة عندما أصدرت أحكاما فى الدفوع فإنها تكون قد عبرت عن رأيها فى الدعوى وبالتالى لا يجوز لها أن تنظر الموضوع من جديد . والأمر ينبغى أن يعرض على الضابط المحيل ليأمر بتشكيل دائرة أخرى ! ..

وكان هذا الذى قاله المحامى وإن كان صحيحا قانونا إلا أنه فى هذا التوقيت كان قتلا للمحاولة التى بدأها الدفاع بعد أن كانت المحكمة فى طريقها للسقوط ...

بمعنى أن الخطة كانت موضوعة على أساس أن يطلب من المحكمة إبداء الدفوع من جديد ... فإذا وافقت المحكمة وقبلت الدفوع .. يكون للدفاع فى هذه الحالة الحق فى رد المحكمة وإجراء مخاصمتها وقبل أن تفصل فى هذه الدفوع على أساس أنها سبق لها أن عبرت عن رأيها أو اتجاهها !

لكن للأسف فشلت المحاولة ... وكان الفشل راجعاً لأحد أعضاء هيئة الدفاع الذى حضر يومها متأخرا ولم يكن طرفا فى وضع الخطة أو تنفيذها وفوجئت هيئة الدفاع بتعجله الوقوف وبتدخله فى الموضوع !

لكن هيئة الدفاع حاولت معالجة الموقف ... لكن بدون مداولة ... وبدون أن يلتفت رئيس المحكمة

الى زميليه عضوى اليمين واليسار أصدر حكما برفض الدفع المبدى بعدم صلاحية المحكمة . واستدعى الشاهد الذى عليه الدور عميد ا . ح أحمد متولى الزهيرى . الذى قال ضمن ما قال :

ـــ إن المتهمين أخذوا يطلقون النار على المنصة بشكل مكثف على الخط السفلى فيها وحدث فى المقصورة شيء من الذعر حيث كان فى نفس الوقت يجتذب عيون المشاهدين طيران منخفض وما إن بدأت الأعيرة النارية حتى سارع الموجودون بالمنصة الرئيسية بالخروج ومحاولة تجنب النيران ..

« وبحثت عن أسرتى حولى فلم أتمكن من العثور عليها وسط جحافل[1] الهاربين من ثقل النيران . وتوجهت على الفور بعد مضى فترة من ٣٠ ـــ ٤٥ ثانية فى اتجاه المنصة الرئيسية كرجل عسكرى للأخذ بيد زملائى ممن يطلبون النجدة أو الإسعاف وفى طريقى للمنصة الرئيسية لاحظت أنها تكاد تكون خالية إلا من مجموعة من القتلى والجرحى والسيد وزير الدفاع عارى الرأس بجوار مقدم المنصة الرئيسية ومن أعلاها . وبجواره الفريق عبد رب النبى حافظ (رئيس الأركان) ووجهاهما مخضبان بالدماء[2] ووجدت أحد العسكريين يجرى من أمام المنصة ووجدت أفراد الشرطة يحاولون القبض عليه » .

وحتى أوفر على سيادتكم فإنى لم أتمكن من تحديد شخصية المتهمين .. « كونوا قوامين لله شهداء بالقسط » صدق الله العظيم .. !

ووقف المدعى العام العسكرى ليسأل الشاهد :

س : هل يمكنكم تمييز شخصية أى من المتهمين الموجودين بالقفص الآن ؟

واعترض الدفاع لأن الشاهد سبق أن قرر ذلك فى نهاية شهادته ..

لكن المحكمة ربما لأنها لاتريد أن تكشف النيابة ... أو ربما لسبب آخر أصرت على أن يوجه السؤال للشاهد .. الذى أجاب :

جـ : الزى الذى يرتديه المتهمون الموجودون فى القفص زى مخالف لما كانوا يرتدونه وقت الحادث مما يجعلنى لا أتعرف على شخصياتهم وعلى ذلك تكون الإجابة بالنفى !

س : هل استطعت تمييز ما كانوا يحملونه من أسلحة ومفرقعات ؟!

جـ : كرجل عسكرى شاهدت أربعة أنواع من النيران أولها القنابل وأنا كخبير عسكرى أقول إنها هجومية لأن الهجومية من خصائصها الطرق بمجرد اصطدامها بجسم صلب وتنفجر على خلاف الدفاعية[3] وأيضا أعيرة من رشاش قصير ٩ مم وكذا أعيرة من بنادق آلية ٧٫٦٢ × ٣٩ مم وفى آخر الاشتباك بالنيران سمعت صوت طلقات نارية متناثرة أعتقد أنها صوت طلقات مسدسات وأعتقد أنها ليست من المتهمين[4] .

---

(١) صفحة ٥٣ ومابعدها من محاضر الجلسات .

(٢) أغلب الظن أن الدماء التى قرر الشاهد أن وجهى وزير الدفاع ورئيس أركانه كانا مخضبين بها راجعة الى شيء آخر حيث أن من الثابت أنهما لم يصابا فى الحادث .

(٣) عند سؤال الشاهد لم يكن قد قرر صفته كعسكرى ، فقط قال إنه ضابط بالقوات المسلحة ... وفيما بعد أثبتت التقارير الشرعية أنه لم تكن هناك قنبلة واحدة هجومية !

(٤) كانت هذه أول إشارة لوجود أسلحة أخرى تطلق بخلاف أسلحة المتهمين .

ويسأله الدفاع :[٥]

س : هل يستطيع الشاهد أن يحدد لنا عدد القنابل التى قيل إنها إنفجرت فى مسرح الحادث ؟!

جـ : لقد رأيت ثلاث قنابل يدوية تلقى تباعاً انفجرت منها اثنتان ولقد فاتنى أن أذكر أثناء الإدلاء بشهادتى أنى وجدت بالمنصة الرئيسية قنبلة يدوية لم تنفجر بجوار السيد رئيس هيئة التنظيم والإدارة وأسرعت بإبعاده عنها !

س : هل عاينت هذه القنبلة للتأكد من كونها هجومية أم دفاعية ؟!

جـ : هذه القنابل من خصائص القنابل الهجومية والقنبلة الكاذبة لم يسمح لى الوقت بمعاينتها .

س : على أى أساس تقطع بأن القنابل هجومية ؟!

جـ : نحن كعسكريين نعلم ذلك !!

س : ما لون القنبلة التى قدرت أنها كاذبة ولم تنفجر ؟!

جـ : كانت تميل للون الأحمر ومغلفة بشريط[٦] .

س : كم عدد المهاجمين للمنصة ؟

جـ : ثلاثة فى شكل مثلث برأس حربة كتعبير عسكرى !

س : هل تستطيع تقدير المسافة التى ألقيت منها القنبلة بالنسبة للمنصة ؟!

جـ : الاولى قذفت من مسافة حوالى عشرة أمتار من الحافة الأمامية للمنصة ولكنها سقطت على الأرض أمام المنصة الرئيسية وليست بداخلها[٧] .

س : هل يمكن بهذه الصورة أن تصيب شظاياها أياً من الموجودين بالمنصة ؟!

جـ : القنبلة الهجومية شظاياها محدودة وإذا سقطت على أرض صلبة يمكن أن تؤثر على المشاهدين فى الصفوف الأولى .

س : هل تم بحث سبب إلقاء القنبلة التى سقطت داخل المنصة ؟ (القنبلة التى لم تنفجر)

جـ : هذا أمر طبيعى .[٨]

س : ذكرت أنك خبير فى الأسلحة فهل يمكنكم تحديد كمية دفعات النيران والمسافة ونوع هذه الأسلحة والفاصل الزمنى ؟!

جـ : أنا أقف أمام المحكمة كشاهد ولست كخبير .

وقررت المحكمة أن تكون إجابة الشاهد على هذا السؤال باعتباره خبيرا .. فقال :

إنه سبق أن حدد أنواع الأسلحة وأن المدى الزمنى كان حوالى ٣٠ ثانية وأن النيران كانت بكميات متتالية ومكثفة ويمكن لأى من المتهمين[٩] قذف نيران ذخيرة الخزينة دفعة واحدة فى أقل من ثلاثين ثانية

---

(٥) كان المحامى هنا لواء سابقاً .

(٦) أرجو تذكر ذلك .

(٧) و (٨) راجع تقارير المعاينة واقوال المتهمين .

(٩) راجع تقارير المعاينة واقوال المتهمين الخاصة بالأسلحة .

وأستطيع أن أقول إنه ومع كفاءة هذه الأسلحة وخصائصها فإن الطلقات التى أطلقت منها وعلى المنصة كانت من ١٠٠ الى ١٢٠ طلقة[١٠] .

س : قلتم أنكم سمعتم طلقات فردية وبخبرتكم قلتم إنها مسدسات فمتى سمعت هذه الطلقات الفردية ؟!

جـ : إذا حسبنا الوقت الذى نفذت فيه المهمة تقريباً بزمن ٣٥ ثانية فهى فى العشر ثوانى الأخيرة !

س : ما مكان وجود القنبلة الكاذبة ومتى شاهدتها ؟

جـ : إذا تصورنا أن قاعة المحكمة تمثل المنصة فإن القنبلة كانت فى مقدمتها[١١] .

س : هل شاهدت شظايا من القنابل التى انفجرت ؟

جـ : يصعب على أى شخص حتى ولو كان معه تلسكوب أن يشاهد هذه الشظايا[١٢] .

س : هل أطلق أحد أفراد الأمن على المتهمين النيران أمامك ؟!

جـ : كانت هناك أعيرة نارية داخل المنصة من كل اتجاه ولا أدرى إذا كان رجال الأمن أطلقوا فى اتجاه المتهمين من عدمه (!!)

س : بصفتك من خبراء الأسلحة هل تستطيع تمييز الطلقات فى الاتجاه المضاد للمتهمين ؟!

جـ : لم أقل إن هناك إطلاقا مضادا . ولكن الضرب كان داخل المنصة[١٣] .

س : هل كان فى إمكان المتهمين القضاء على الموجودين بالصف الأول من المنصة ؟!

جـ : بالمقارنة بعدد الطلقات التى صوبت على المنصة إذا ما قارناها بالقتل والإصابات فهى وفقا للمعدل مقبول .

س : هل ممكن أم لا ؟

جـ : رأيى الشخصى أن عدد القتلى والمصابين ومع الظروف والوقت الضيق الذى نفذوا فيه مهمتهم أعتقد أنه من الصعب عليهم إحداث إصابات أكثر من هذا[١٤] .

وهكذا .. كانت أسئلة الدفاع واجابات الشهود .. وكان جهد الدفاع واضحا وخاصة أن الوقت لم يكن كافيا للإطلاع على أوراق الدعوى التى تعدت الألفى ورقة !

□□

---

(١٠) خزينة الرشاش فى الوضع الطبيعى من ٣٢ ــ ٣٦ طلقة كذلك بالنسبة للبندقية الآلية . لكن خالد ورفاقه لم يملأوا الخزائن كاملة خوفاً من أى عطل :

(١١) استغل هذا السؤال فى المرافعة فيما بعد للتأكيد على ما قرره خالد وعبد الحميد من أنهما تعمدا إلقاء القنبلة دون نزع فتيلها وفى مكان محدد .

(١٢) مراجعة تقارير المعاينة لمكان الحادث أثبتت وجود أجسام غريبة .. صلبة .

(١٣) كان لهذا السؤال أهمية خاصة ستظهر فيما بعد .

(١٤) كان الذى وجه السؤالين الأخيرين عفت عبد السلام المحامى وشقيق المتهم الثانى فى القضية عبد الحميد عبد السلام !

ونودى على شاهد آخر .. العقيد محمد فؤادحسين — إدارة المخابرات الحربية[١٥]
وبعد الروتين المعتاد قال :

« يوم العرض العسكرى كنت بالمنصة الفرعية يمين المنصة الرئيسية وبعد ساعة ونصف من بداية العرض وأثناء مرور طابور مدفعية الميدان كان فيه سرب طيران يمر وشاهدنا عربة مدفع تتوقف ونزل منها فرد من ناحية الباب بجانب السائق وثلاثة أفراد آخرين قذفوا قنابل يدوية وأمطروا المنصة بوابل من الرصاص ، وأحدهم ألقى قنبلة داخل المنصة لم تنفجر وبدأوا فى الانسحاب فى اتجاه رابعة العدوية وعند وصولهم أمام المنصة الفرعية بدأ أفراد الأمن يطلقون عليهم النار فأصيب ثلاثة منهم وتكاثر عليهم أفراد الشرطة العسكرية والحراسات والحرس الجمهورى ووجدنا بجنب أحدهم حافظة أوراقه وبها بطاقته العسكرية باسم خالد أحمد شوقى ..... »

لم ترفض النيابة العسكرية سؤال الشاهد : فبدأ الدفاع مهمته :

س : هل كان أفراد المخابرات الذين يحرسون المنصة يحملون أسلحة ؟!

جـ : أفراد المخابرات لا يتواجدون بالمنصة الرئيسية !

س : هل كان مصرحاً لأفراد المخابرات الموجودين بساحة العرض بحمل أسلحة نارية ؟

جـ : نعم ..كل فى مكانه .

س : ما نوع تسليحهم ؟!

جـ : طبنجة .

س : ما نوعها ؟

جـ : أنواع مختلفة .

س : هل أطلق أفراد المخابرات النيران من سلاحهم ؟

جـ : لحظة القبض على المتهمين !!

س : هل كان فى إمكان المتهمين القضاء على جميع من بالمنصة ؟!

جـ : نعم ..لولا قدر الله ولطفه .

س : ما مدى الوقت الذى استغرقه المتهمون فى الانسحاب وهل كان ذلك بعد أن فرغت أسلحتهم من الذخيرة .؟

جـ : الأسلحة كان بها ذخيرة ![١٦]

س : متى تم إطلاق النار عليهم ؟!

جـ : بعد انسحابهم من أمام المنصة .

س : هل ألقوا السلاح بعد مغادرتهم مكان المنصة ؟

(١٥) قائد إحدى المجموعات الهامة فى المخابرات الحربية . وكان ومعاونوه هم الذين تولوا التحقيق مع خالد وإملائه فى غرفة الانعاش فى المستشفى !!

(١٦) كان هذا السؤال وما تلاه من أسئلة كاشفا لحقيقة أن المتهمين لو أرادوا لكانوا أفرغوا كل ذخيرتهم فى الموجودين بالمنصة !

جـ : بعضهم ألقى السلاح وبه ذخيرة !

س : هل كان بالسلاح وقت إلقائهم له ذخيرة .؟

جـ : نعم .

س : هل شاهدت القنبلة التى لم تنفجر ؟.

جـ : نعم .

س : ما نوعها ؟

جـ : إف . ون .

س : ما لونها ؟

جـ : أصفر[١٧]

س : هل المتهمون سلموا أنفسهم أم انسحبوا وقاوموا ؟[١٨]

جـ : هم انسحبوا فى اتجاه رابعة العدوية وأطلق عليهم الرصاص ونفذت ذخيرتهم وقبض عليهم (!!)

س : هل كان معهم ذخيرة ؟

جـ : كان بعض البنادق به ذخيرة والبعض الآخر لم يكن به بدليل إصابة بعض ضباط المخابرات أثناء انسحاب المتهمين ...(!!)[١٩]

س : هل القنبلة كانت دفاعية أم هجومية ؟

جـ : دفاعية (!!)[٢٠]

وتطورت أسئلة الدفاع فى اتجاه آخر .

س : رأيت الهجوم على المنصة الرئيسية وتهديد حياة رئيس الجمهورية والمسئولين بخطر الموت .. هل تمنعك واجبات وظيفتك من التصدى للمتهمين والخروج للتحرك من موقعك بالمنصة التى تلزم بالوقوف فيها من عدمه ؟!

جـ : تحركنا فعلا .. وقفزنا من المنصة الفرعية إلى الأرض لغاية ظهور المتهمين أمامنا .. وبدأ القبض عليهم .

س : كم استغرق وقت تحرككم من مكانكم حتى وصولكم للمنصة الرئيسية ؟!

جـ : لم نصل للمنصة الرئيسية ولكن تحركنا إلى أسفل حيث بدأنا فى القبض على المتهمين .

س : هل يفهم من هذا أن ضرب المنصة الرئيسية يعفيكم من التحرك نحوها ولو كنتم فى أى موقع آخر لمفاداة رئيس الجمهورية والآخرين من عدمه ؟

---

(١٧) الشاهد السابق الذى سئل كخبير حدد لون القنبلة وقال إنها حمراء .

(١٨) و (١٩) كان توجيه السؤال على هذا النحو والإجابة عليه تنطق بمحاولة لتجميع الإجابة السابقة القاطعة والتى حدد فيها أن الأسلحة كان بها ذخيرة والغريب أن المحامى الذى وجه هذين السؤالين كان أول مرة يتقدم فيها للسؤال . وآخر مرة لأن الذى وكله قرر الاستغناء عنه كما أن المحامى كان قد قرر من تلقاء نفسه عدم الحضور فهل كان من بيننا من يعمل لغير حساب المتهمين ؟!

(٢٠) الشاهد السابق كان قرر وجزم فى أكثر من إجابة على أن القنبلة هجومية .

جـ : لا يعفينا[٢١]

واعترضت النيابة .. قالت : إن طريقة الأسئلة توجه للشاهد بطريقة الاستجواب عن إهمال منه أو تقصير ! واعترض الدفاع على اعتراض النيابة وعلى مقاطعتها واستمر فى استجوابه . .

س : ما أقرب نقطة وصلتها وطاقمك بعد التحرك من المنصة الرئيسية ؟

جـ : لم نذهب للمنصة الرئيسية . بل كنا أمام المنصة الفرعية فى الشارع .

س : ما الزمن ؟!

جـ :ثوانى .

س : ثابت أن الحادث استغرق من الوقت ٣٠ ــ ٣٥ ثانية فما الزمن الذى استغرقه تحرككم ؟

جـ : كان فيه أفراد يطلقون عليهم النيران والقائمون على حراسة المنصة الرئيسية اشتبكوا معهم وعندما اقتربوا منا اشتبكنا معهم .

س : هل كانت إصابة المتهمين من رصاصكم ؟

جـ : نعم .

س : هل كان هناك عائق مادى يعوق المتهمين دون تصفية الصف الأول بالكامل ؟

جـ : مفيش حائل مادى . ولكن العناية الإلهية هى التى منعت تصفية جميع الموجودين بالصف الأول .[٢٢]

س : صف الحالة التى كان عليها الصف الأول وقت حصول الحادث ؟

جـ : أول ما بدأ ضرب النار كل الناس انبطحت أرضاً .

س : هل كان فى مقدرة المتهمين أن يجهزوا على أولئك المنبطحين أرضا مع ما يحملونه من أسلحة وذخائر ؟

جـ : إذا كان بالأسلحة ذخائر ممكن[٢٣]

س : إذن ما المانع ؟ وقد قررت أن بالأسلحة ذخيرة .؟

جـ : يسأل المتهمون .

س : نريد إجابة سيادتك ؟

جـ : يجوز طلعت الذخيرة .. ويجوز ضربوا ولم يصيبوا !

س : هل تتصور من موقع المتهمين فى الصف الأول بالمنصة الرئيسية إمكان حصول أى خطأ فى التصويب والضرب وإهلاك الصف الأول بالكامل وقت الحادث ؟!

جـ : عند اقتراب المتهمين من المنصة كان فيه اثنين فى مواجهة المنصة .. واحد طلع يمين المنصة وإذا كان شاف أى هدف ممكن يطوله والباقى لا يرى أهدافا من موقعه بعد الانبطاح .

---

(٢١) رغم اعتراف الشاهد بعدم اعفائه من مسئولية قتل رئيس الجمهورية كان هو الذى باشر التحقيق فى القضية ولم .. يفصح الشاهد عما إذا كانت الأوامر تسمح له بالاقتراب من المقصورة أم لا ؟

(٢٢) و (٢٣) لاحظ التناقض بين الاجابتين .

س : هل تتصور وهو شايفهم منبطحين ومعه سلاحه .. هل تتصور خطأ واحدا فى المليون أنه يصفيهم كلهم فى الحال ؟

جـ : **هو فيه مؤثرات أخرى لاتجعله يتحكم فى الضرب**

س : ما هذه المؤثرات ؟

جـ : **الناس بتوع الأمن فى المنصة الرئيسية يضربوا عليهم .**

س : قررت إن المتهمين انسحبوا على أقدامهم أحياء فما الحائل دون التصفية ؟

جـ : **المؤثرات شىء اخر ولا علاقة لها بالاصابة .**

س : هل كان أمام المنصة الرئيسية رجال من الأمن؟!

جـ : **الحرس الجمهورى وأمن الرئاسة مسئولان عن تأمينها بالكامل وحسب رؤيتى كان فيه .**[٢٤]

س : هل كان يوجد حراس للمنصة الرئيسية أمام الصف الأول مباشرة ؟

جـ : **كان موجود حرس جمهورى .**

س : كم عدد هؤلاء الأشخاص تقريباً ؟

جـ : **معرفش وكان فيه كثير واقفين !!**

س : هل من طبيعة عمل أفراد الحراسة الواقفين التسليح لمواجهة الطوارىء أم لا ؟

جـ : **معاهم سلاحهم .**[٢٥]

س : هل شاهدت أيا من هؤلاء عند بدء العملية فى موقعه ؟

جـ : **مخدتش بالى (!!)**

س : هل كان يوجد حراس فى صفوف المنصة الرئيسية من أمن وحرس رئاسة الجمهورية مسلحين ؟

جـ : **نعم !**

س : ما نوعيات الأسلحة لقوات أمن الرئاسة والحرس الجمهورى التى كانت تتسلح بها فى يوم العرض العسكرى ؟

جـ : **الحرس الجمهورى وأمن الرئاسة معهم طبنجات وبنادق آلية وأسلحة مختلفة**[٢٦]

س : ما عيار الطبنجات ونوعيات الذخيرة التى تسلحت بها هذه القوات فى يوم العرض لحماية وتأمين المنصة الرئيسية ؟

جـ : **معرفش .**

س : هل اشتركت أى قوات أخرى من سلطات الدولة مع قوات الحرس وأمن الرئاسة فى حماية المنصة الرئيسية ؟

(٢٤ و (٢٥) لم يظهر من شرائط الفيديو . ولا من الصور الفوتوغرافية التى عرضت للحادث فى المحكمة وجود لمثل هؤلاء الاشخاص .

(٢٦) كانت المرة الأولى التى يعرف الدفاع أن حراسة السادات كانت تتسلح بأسلحة الية ... ولكن لم يحدد الشاهد عيار هذه الأسلحة ... وما إذا كانت بنادق آلية من ذات البنادق التى تسلح بها المهاجمون أم لا ؟!

جـ : المنصة الرئيسية يحرسها الحرس الجمهورى وأمن الرئاسة والحراسة الخاصة ... وشرطة الحراسة .(٢٧)

س : هل يسمح بدخول أى شخص للمنصة الرئيسية ومعه الحرس الخاص أو أى من الشخصيات بحمل سلاح كالسفراء الأجانب مثلًا ؟

جـ : لا .

س : هل يتم التأكد من ذلك ؟

جـ : لايدخل المنصة الرئيسية إلا قوات الأمن ويتم التأكد من ذلك بالنسبة لجميع المدعوين .

وتنتهى شهادة العقيد ضابط المخابرات . وبشهادته تكون كثير من النقاط قد تم وضعها على كثير من الحروف .

□□

من بين الشهود الذين استدعتهم المحكمة ، كان أفراد طاقم العربة ــ الجرار ، الذين جلسوا على ظهرها مع عبد الحميد ، وعطا ، وحسين عباس ، بخلاف السائق الذى جلس إلى جواره خالد الاسلامبولى .

كان أول هؤلاء العريف زكريا محمود رشاد الذى حدد الأسماء المستعارة التى استخدمها عبد الحميد وعطا وحسين عند انضمامهم للوحدة ، وحدد أماكن جلوسهم فى العربة .. وكيف أنه حاول التعرف على بعضهم أثناء سير العربة :

(أنا قلت لعزت واحنا قاعدين فى العربية أنت منين ؟ قالى من إسكندرية وأحمد قالى من مصر) !

وتوجه الشاهد للتعرف على عزت وأحمد وجمال فى القفص .. أشار إلى حسين عباس وقال : (ده اللى اسمه جمال وعينه الضابط خالد علينا بوليس) ..وأشار إلى عطا طايل وقال (ده اللى اسمه أحمد وكان ظهره للمنصة) ثم توجه فى براءة وصلت الى حد السذاجة ليقول (وده حضرة الضابط خالد) وكأنه لايعرفه .. وضجت القاعة بالضحك لأن الشاهد نطق بهذه العبارة وهو متردد فى تأدية التحية العسكرية الواجبة (لحضرة الضابط خالد) .. وتعثرت قدماه وهو يتراجع بظهره للخلف ، كما لو كان خالد مازال قائده .. ولايفصله عنه سوى القفص الحديدى !

ثم ...جاء دور سائق العربة ، الجندى عصام عبد الحميد الذى قال :

(يوم الثلاثاء الصبح اللى هو يوم العرض تممت على العربية : زيت ومياه وطلعت العربية لقيت ثلاثة أفراد غرباء أول مرة أشوفهم وسألت عنهم قالوا من اللواء ١٨٨ . وفى المرحلة من عند مدينة نصر حتى

---

(٢٧) أى أن رئيس الجمهورية تحرسه أربع جهات أمنية بخلاف المخابرات العسكرية من المنصات الجانبية وكذلك رجال مباحث أمن الدولة . فضلًا عن القناصة من أفراد القوات المسلحة وكذلك قوات الأمن الأخرى التى تحيط بالموقع . وقد طلب الدفاع ضم الأوامر الصادرة فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ التى تحدد القوات المشتركة فى حماية أمن المنصة الرئيسية وعدد أفرادها ونوعيات تسليحها وأنواع الذخيرة وأماكن توزيع هذه القوات .. طلب ضمها إلى ملف القضية .

أرض الاصطفاف كان راكب معايا جمال[٢٨] وسألته أنت منين قال أنا ملحق عليكم من اللواء ١٨٨ وكان راكب جنبى فى الكابينة لأنى أنا السواق ... الضابط خالد قال كله ينزل يعمل نظافة وواحد بس يقعد فوق ونزلت وإدانى خمسة وعشرين قرش ، وقال لى روح هات فطار ، وجبت له سندوتشين وقال لى أنت غبت وأنا فطرت وخد منى واحد إداه لواحد جنبه وإدانى الثانى ، وبعدين جه عريف من اللواء اللى جنب مننا وطلب علبة السجاير بتاعة الضابط خالد لضابط ثانى عندهم ، فقال له مفيش دى خلصت وبعدين بعتنى وديتها وبعدين رجعت ... ودخلنا على أرض العرض وقبل المنصة بشوية حوالى نصف متر بصيت لقيت الثلاث عربيات المتأخرين شاورت لهم يبقوا فى الحذا ولقيت الضابط أخد الرشاش من جنبى وحطه على رجليه وهددنى وقال لى اقف وإذا ما وقفتش حاضربك بالنار ووقفت وفتح الباب ولقيت الدنيا مرتبكة) .

سألته النيابة :ـــ

س : ماسبب عدم نزع كتلة الترباس من الرشاش خاصتك بالرغم من صدور الأوامر بنزعها ؟

جـ : **الضابط خالد قال لى ماتنزعهاش أحسن تضيع وتتحاكم .**

س : هل كتلة الترباس بها إبرة ضرب النار ؟

جـ : **نعم !**

س : قررت إن خالد أخذ منك السلاح فلماذا سلمته له وكيف كان ذلك ؟

جـ : **السلاح كان بينى وبينه وفى لحظة ماكنت باشاور للعربات الأخرى لتسير فى الحذا أخذه من جنبى والعربيات كانت متأخرة عن اللى فى الصف .**

س : لماذا سبقت أنت العربات ؟[٢٩]

جـ : **المفروض هم اللى يحازونى .**

س : هل شاهدت الاعتداء ؟

جـ : **لا .. لأنى مشيت .**

س : ألم يستعمل خالد السلاح بعد نزوله ؟

جـ : **أنا مشيت على طول .**

س : ألم تسمع أصوات أعيرة وانفجارات ؟

ج : **أنا خفت وجريت بالعربية .**

س : هل خالد كان يحمل سلاحا غير الرشاش بتاعك ؟!

جـ : **لا .**

س : متى فتشوا العربة وهل وجدوا بها شيئا ؟

---

(٢٨) يقصد حسين عباس .

(٢٩) عدد العربات فى الصف (بالعرض) أربع عربات وعربة خالد كانت يمين العربات تجاه المنصة .

جـ : بعد مارجعت بالعربية اللواء .. قالوا لى انت كنت مع الضابط خالد ؟ وقلت أيوه .. قالوا انزل وفتشوا العربية .. وأنا واقف لقوا خزنة رشاش فاضية تحت شلتة الكرسى اللى فى الكابينة وبعدين ودونى المجموعة بتاعة المخابرات وبعدين ودونى إدارة المدعى العام العسكرى .

س : إذا كنت تعلم أن الرشاش ليس به ذخيرة فلماذا خفت من الرشاش ؟

ج : أنا خفت من الشىء الأصفر اللى فى إيده لأنه كان أول مرة أشوفه (!) .

وجاء الدور على الجندى فوزى عطية وردانى أحد أفراد الطاقم أيضا ... وكانت شهادته مختلفة . قال : عن عبد الحميد وعطا وحسين : إن الضابط خالد هو اللى جابهم ... وعن الحادث قال : حصلنا المنصة ولقينا العربة هدت شوية ووقفت ، فافتكرت إنها اتخربت أو عطلت لأن الأوامر كانت كل واحد يبص قدامه ولا يبص يمينه أو شماله وبعدين أنا بأبص نص بصة لقيت الضابط خالد بعيد عن العربية ٣ ، أو ٤ خطوات وفى إيده حاجة بيحدفها على المنصة والفرد اللى كان قاعد وراء الكابينة على طول رمى كمان شىء على المنصة برضه ، وبعدين أنا إترميت على وشى ومحسيتش بحاجة والعربية مشيت بينا ولما وصلنا مدينة نصر ملقتش غير زميلى زكريا نايم فى العربية .....!!

س : هل الضابط خالد نبه عليكم جميعا بعدم الاختلاط بهم ؟

جـ : أيوه !....

س : ما مدة تجنيدك ؟

جـ : ثلاث سنوات .

س : ماالمدة التى مكثتها بالمخابرات ؟

جـ : عشرة أيام .

س : ماذا كنت تعمل ؟!

جـ : كانوا بيسألونى .

س : من الذى ألقى الشىء الأصفر ؟

جـ : أحمد.....!

كان الشاهد الثانى فى بساطة الشاهد الأول... اسمى : صبحى عبد المقصود محمود ... يوم الاثنين نادى على الضابط خالد وطلب منى أصلح أفرول لعزت علشان أنا ترزى وجانى أحمد وطلب إنى أقصر له شعره !! وخلى جمال مراسلة عنده ، وطلب مننا نقعد ناكل مع بعض !! وأكلنا وبعدين أمر بجمع السلاح وتسليمه لهم وسلمناه لهم وبقوا مسئولين عنه مسئولية تامة وطلعوا خدمة عليه يعنى جمال وأحمد وعزت طلعوا خدمة على السلاح والصبح صحينا الساعة خمسة واستلمت سلاحى وتمت عليه .. اللى مفيش فيه ذخيرة والضابط خالد شاور لكل واحد على المكان اللى هيقعد فيه فى العربية ومشينا ... وفى الساعة عشرة جه الضابط خالد وعدل مكان جلوسنا فقعدنى أنا فى وش جمال وعزت فى وشه أحمد والعربية مشيت وقدام المنصة واحد مش فاكر أحمد أو عزت رمى شىء أصفر فى اتجاه المنصة ونزلت من العربية وركبت عربية ثانية مشيت بينا على اللواء ....

وسألته النيابة السؤال التقليدى إن كان يمكنه التعرف على المتهمين الثلاثة... عزت وأحمد وجمال . واكتفت بهذا السؤال .. بدأت مناقشة الدفاع :

س : هل سمعت صوت انفجار ؟

جـ : أيوه ساعة ماوقفت العربية مش متأكد أحمد أو عزت رمى شيء وسمعت صوت انفجار .

س : هل رماه من فوق العربة ؟

جـ : نعم والضابط خالد قال ماحدش يبص علشان لو حصل تصوير يبقى المنظر كويس وأنا متأكدتش إن ده صوت انفجار (!!)

س : هل سمعت أوامر الضابط خالد بعدم التعامل مع الثلاثة الملحقين ؟

جـ : لأ .. محصلش تنبيه وبنكلمهم عادى .

س : ألا تعرف ماهو الشيء الأصفر ؟

جـ : معرفش .

س : هل شاهدت أحدا يطلق النار من فوق العربة ؟!

جـ : لا .

أما الشاهد الأخير من طاقم العربة فقد أمسك العصا من منتصفها إذا كان زكريا قد قرر بأن الذى ألقى القنبلة من فوق العربة هو أحمد ... وجاء صبحى ليقول إنه لايعرف إن كان احمد أو عزت فإن الشاهد الأخير أراح نفسه وحسم الموضوع ... إن هذا الشاهد هو الجندى كمال الطيب مشرق .. وقد قال :

... يوم ١٠/٥ جمعوا السلاح وخلوا الثلاثة دول خدمة عليه (جمال وعزت وأحمد) واحنا نمنا على العربيات وهم ناموا فى الخيمة والصبح استلمنا السلاح وفتشنا عليه فوجدناه منزوع منه إبر ضرب النار وفى مدينة نصر الضابط خالد قال انزلوا إعملوا صيانة وهو كان متصور يقعد مع الضباط ولكنه لم يجلس معاهم وراح قاعد فى كابينة العربية وكان الرئيس وضع إكليل الزهور على قبر الجندى المجهول عند النصب التذكارى ، وكان الضابط خالد فاتح الراديو وأثناء قراءة الرئيس الفاتحة على روح الشهداء قال : إقرأوا الفاتحة على روح الشهداء يارجاله .. وبعدين جه دورنا ومشينا ولما وصلنا عند المنصة أحمد رمى حاجة صفراء طلعها من سترته وعزت برضه.... .

وسأله الدفاع :

س : من الذى رمى القنبلتين ؟

جـ : عزت وأحمد !

س : هل رموا القنابل من العربة ؟

جـ : نعم !

وانتهت أقوال شهود الاثبات .

ورفعت الجلسة !